

التَّبَحُّثُ الْخَامِسُ

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ طَوَافِ سَلِيمَانَ   عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

عن أبي هريرة   قال ^(١): «قال سليمان بن داود عليهما السَّلام: لأَطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ بمائةِ امرأةٍ، تَلِدُ كُلُّ امرأةٍ غَلامًا يقاتل في سبيل الله، فقال له المَلَكُ: قُلْ إن شاء الله، فلم يَقُلْ ونَسِي، فأطافَ بهنَّ، ولم تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امرأةً نَصَفَ إنسان».

قال النَّبِيُّ  : «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ، وكان أَرْجَى لِحَاجَتِهِ» أخرجه بهذا اللَّفْظ البخاري ^(٢).

(١) كذا ورد في «البخاري» وفي «مسلم» (رقم: ١٦٥٤) موقوفًا على أبي هريرة  ، وقد رُرد مرفوعًا رفعًا صريحًا إلى النَّبِيِّ   في مواضع أخرى من «الصَّحِيحَيْنِ» وغيرهما، ولا تنافي بين الرَّفْع والوقف فيه، لأنَّ الموقوفَ منه أُتْبِعَ في آخره بما يدلُّ على رفعه، وهو قول النَّبِيِّ   تعليقًا على القِصَّة: «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ...»، ولذا صَحَّح الشَّيْخَانُ كلا المرفوع والموقوف في «صحيحهما» ومجيء هذه الجملة في بعض الطُّرُق مُقَدِّمَةٌ بقول الرَّوَاي: «قال أبو هريرة يرويه: لو قال إن شاء الله...»، فإنَّ لفظ (يرويه) عند المحدثين كناية عن رفع الحديث إلى النَّبِيِّ  ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحًا، انظر «فتح المغني» (١/١٥٧-١٥٨).

وعلى كُلِّ فَرَأْن هذه الجملة التَّعْقِيبُ على القِصَّة ليست ممَّا يدرك مثلها بالظَّن والاجتهاد، وإنَّما الخبر بها يكون بما يعلمه الله تعالى من غيبه، فهي لا تأتي إلَّا عن علم صادق وخبر يقين، ولو جاء مثل هذا عن عباده لكان تخرُّصًا على غيب الله تعالى، كما قرَّره عياض في «إكمال المعلم» (٥/٤٢١-٤٢٢).

(٢) أخرج البخاري في (ك: النكاح، باب قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسايتي، رقم: ٥٢٤٢).

وفي رواية أخرى له ولمسلم: «سبعين امرأة»^(١)، وفي رواية: «تسعين امرأة»^(٢).

-
- (١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ لَكَادُوكَ شَيْئًا يَمَسُّ السَّبْحُ إِنَّهُ أَوَّلُ﴾ الرُّاجع المنيب، رقم: ٣٤٢٤)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).
- (٢) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٣٩)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

يَسْتَنْدُ طَعْنُ مَنْ طَعَنَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى ثَلَاثِ
مَعَارِضَاتٍ مَتْنِيَّةٍ، هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِ:

المعارضة الأولى: أَنَّ الْحَدِيثَ وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي عَدِّ النِّسْوَةِ اللَّائِي طَافَ
بِهِنَّ سُلَيْمَانٌ رضي الله عنه، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الأمير الغول): «هذا الاختلاف هو من
أكبر الأدلة على زيف وعدم صحة هذا الحديث، والمطلوب من الراوي لهذه
الأسطورة الفريدة في نوعها، أن يُعلن بشكلٍ معقولٍ للتعدد المناسب، في الوقت
المناسب، بحيث لا تجلب هذه القضية أنظارَ شُرَاح البخاري إليها!»^(١).

أما (عبد الحسين الموسوي)، فقد تلَهَّفَ إلى إلزاقِ هذا الاختلافِ بأبي
هريرة رضي الله عنه نفسه! فتراه يقول: «إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَدْ اضْطَرَبَ فِي عِدَّةِ نِسَاءِ سُلَيْمَانَ،
فَتَارَةً رَوَى أَنَّهُنَّ مِائَةٌ امْرَأَةً كَمَا سَمِعْتُ، وَتَارَةً رَوَى أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً رَوَى
أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً أَنَّهُمْ سِتُّونَ، وَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ، فَمَا أَدْرِي مَا يَقُولُهُ فِيهَا الْمُعْتَذِرُونَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ؟!»^(٢).

(١) «عَفْوًا صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (ص/٣٧١).

(٢) «أَبُو هُرَيْرَةَ» (ص/٨٣).

المعارضة الثانية: أنَّ دعوىِ جِماعِ سليمان ﷺ لَذاكَ العَدِيدِ الكَبيرِ مِنَ النِّساءِ فِي لَيْلَةٍ مُستَحِيلٌ مِنْ جِهَةِ القَدَرَةِ الخَلْقِيَّةِ لِلبَشَرِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، يَقُولُ (عَبْدُ الحُسَيْنِ المَوْسَوِيُّ): «القُوَّةُ البَشَرِيَّةُ لَتَنْصُفُ عَنِ الطَّوَافِ بَهَنً فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَهْمَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَوِيًّا، فَمَا ذَكَرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ طَوَافِ سُلَيْمَانَ ﷺ بَهَنً مُخَالَفٌ لِنَوَامِيسِ الطَّبِيعَةِ، لَا يُمَكِّنُ عَادَةً وَقُوعَهُ أَبَدًا»^(١).

وَيَزِيدُ عَلَيْهِ (الْعَوْلُ) إِيغَالَ فِي الشُّبْهَةِ فَيَقُولُ: «بَعِيدًا عَنِ الْخَوَارِقِ وَالْمَعَاجِزِ لِلقُوَّةِ وَالقَدَرَةِ، وَحَتَّى مِنْ حَيْثُ الْفَتْرَةُ الزَّمْنِيَّةُ، فَإِنَّ فِتْرَةَ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَكْفِي مُطْلَقًا لِقَضَاءِ وَطَرٍّ مَعَ مَائَةٍ مِنَ النِّسَاءِ»^(٢).

المعارضة الثالثة: أنَّ تَرْكَ سُلَيْمَانَ ﷺ التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيشَةِ الْإِلَهِيَّةِ، مَعَ تَذْكِيرِ صَاحِبِهِ لَهُ بِهَا، نَوْعٌ مِنَ الْإِعْرَاضِ يَتَرْتِزُهُ عَنْ مِثْلِهِ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

يَقُولُ (المَوْسَوِيُّ): «لَا يَجُوزُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى سُلَيْمَانَ ﷺ أَنْ يَتْرَكَ التَّعْلِيقَ عَلَى الْمَشِيشَةِ، وَلَا سِيَمَا بَعْدَ تَنْبِيهِ الْمَلِكِ إِيَّاهُ إِلَى ذَلِكَ، وَمَا يَمْنَعُهُ مِنْ قَوْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَهُوَ مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ وَالْأَدِلَّاءِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَتْرُكُهَا الْغَافِلُونَ عَنِ اللَّهِ ﷻ. وَحَاشَا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ عَنْ غَفْلَةِ الْجَاهِلِينَ»^(٣).

وَيَزِيدُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ) قَائِلًا: «مِنْ الْغَرَائِبِ مَا وَرَدَ فِي أَحَدِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَنَّ سُلَيْمَانَ ﷺ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ: «لَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ»، هَذَا فِي حِينِ أَنَّ النِّسْيَانَ قَدْ يَقَعُ عِنْدَ عَدَمِ التَّذْكِيرِ، أَمَّا إِذَا ذُكِّرَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِ شَيْءٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْهُ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى نِسْيَانًا»^(٤).

(١) «أَبُو هُرَيْرَةَ» (ص/٨٣).

(٢) «عَفْوًا صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (ص/٣٧١).

(٣) «أَبُو هُرَيْرَةَ» (ص/٨٣).

(٤) «نَحْوُ تَفْعِيلِ قَوَاعِدِ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص/١٨٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرة عَنْ حَدِيثِ طَوَائِفِ سُلَيْمَانَ عليه السلام عَلَى نَسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ اخْتِلَافَ الرُّوَايَاتِ فِي تَعْدَادِ نِسْوَةِ
سُلَيْمَانَ عليه السلام :

فَإِنَّ مُحْصَلَ مَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَدَدِ: سِتُّونَ، وَسَبْعُونَ، وَتِسْعُونَ،
وَمِائَةٌ^(١)، وَكُلُّ هَذِهِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَلَيْسَ فِي «الصَّحِيحِ» أَكْثَرُ اخْتِلَافًا فِي
الْعَدَدِ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ^(٢)؛ وَلَيْسَتْ كُلُّهَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بَلِ الْاِخْتِلَافُ مِنْ
التَّأْقِلِينَ عَنْهُ^(٣).

وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ لَا يُوجِبُ اضْطِرَابًا يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ،
فَإِنَّ دَعْوَى الْاِضْطِرَابِ تَصِحُّ حِينَ تَعُدُّ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ
حَيْثُ تَسَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ، أَمَّا إِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْجِيحُ فَلَا مَدْخَلَ حِينَئِذٍ لِلْقَوْلِ
بِالْاِضْطِرَابِ^(٤).

(١) أَمَّا رِوَايَةُ التَّسْعِ وَتِسْعُونَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْبَخَارِيِّ مَعْلُوقَةً (رَقْم: ٢٨١٩) فِي قَوْلِهِ: «لَا طَوْلُفٌ لَيْلَةَ عَلِيٍّ
مِائَةَ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعَ وَتِسْمِينَ»: فَهِيَ كَمَا تَرَى شَكٌّ مِنْ أَحَدِ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ، تَرَدَّدَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمِائَةِ،
وَلَيْسَتْ جِزْمًا كِبَاقِي الْأَعْدَادِ أَعْلَاهُ.

(٢) كَمَا ذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ فِي «الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِي» (١٤٨/٢٣).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٦١٤/١١).

(٤) انْظُرِ «التَّقْيِيدَ وَالْإِيضَاحَ» لِلْمِرَاقِيِّ (ص/١٢٤)، وَ«فَتْحُ الْمَغْنَمِ» لِلْسَخَاوِيِّ (٢٩٠/١).

وَلَمَّا لَمِعُوا بَنَعَسَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَفَاوُتِ الْأَعْدَادِ فِي رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ تَضِيقُ النَّفْسَ عَنْ اسْتِغَاثَةِ^(١) فَلَإِ دَاعِي لِهَذَا الْمَسْلُوكِ، وَطَرِيقُ التَّرْجِيحِ أَوَّلَى بِالسُّلُوكِ.

وَبالنَّظَرِ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْمُتَخَالِفَةِ إِنْ كَانَ نَقَالُهَا ثِقَاتًا فِي الْجُمْلَةِ، نَجْدهم - لَا شَكَّ - مُتَفَاوِتِينَ فِي قُوَّةِ الضَّبْطِ وَالتَّيَقُّظِ فِي الرُّوَايَةِ؛ فَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ مِنَ النَّظَرِ فِي مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ وَاسْتِدْعَاءِ الشُّوَاهِدِ وَالمُتَابَعَاتِ: اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ رَوَايَةَ «التَّسْعِينَ»: فَإِنَّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لِرَوَايَةِ «السَّبْعِينَ» مِنْ طَرِيقٍ مُغْيِرَةٍ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: «قَالَ شُعَيْبُ وَابْنُ أَبِي الزُّنَادِ: تِسْعِينَ، وَهُوَ أَصَحُّ»^(٢).

فَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْحَاصِلَ بَيْنَ الرُّوَاةِ فِي عَدَدِ النِّسْوَةِ مُتَسَاوِيَةٌ أَطْرَافُهُ فِي الْقُوَّةِ، فَلَا يُوَلُّ الْاِخْتِلَافَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْدِيدًا إِلَى اِخْتِلَافٍ مَعْنَى الْخَبَرِ، وَلَا يَنْقُصُ الْمُرَادَ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ كَمَثَلِ الْاِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي حَدِيثِ ثَمَنِ بَيْعِ جَابِرٍ جَمَلَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٣)؛ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

هَذَا؛ وَلَا أَسْتَبِيدُ أَنْ يَكُونَ شَطْرُ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ أَصْلُهُ مَا يَقَعُ مِنَ الرُّوَاةِ أَحْيَانًا مِنْ تَصْحِيفِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ؛ فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ لَفْظَ «تِسْعِينَ» وَ«سَبْعِينَ» وَ«سِتِّينَ» مُتَقَارِبَةٌ الرَّسْمِ؛ وَهَذَا «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» وَهُوَ كِتَابٌ وَاحِدٌ: قَدْ اِخْتَلَفَتْ نُسَخُهُ فِي ضَبْطِ هَذَا اللَّفْظِ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ^(٤).

(١) كَمَا تَرَاهُ مِنْ فَعْلِي ابْنِ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٦٠/٦) حَيْثُ قَالَ: «الْجَمْعُ بَيْنَهَا: أَنَّ السِّتِينَ كُنَّ حُرَارًا، وَمَا زَادَ عَلَيْهِنَ كُنَّ سَرَارِي، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَأَمَّا السَّبْعُونَ فَلِلْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا التَّسْعُونَ وَالْمِائَةُ فَكُنَّ دُونَ الْمِائَةِ، وَفَوْقَ التَّسْعِينَ، فَمَنْ قَالَ تَسْعُونَ أَلْفًا الْكُسْرُ، وَمَنْ قَالَ مِائَةُ جَبْرًا». اهـ
قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ مُرَدُّو، إِذْ مَخْرَجُ الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَلَا يَدُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ حَدَّثَ بِالْقِطْعَةِ قَدْ نَظَرَ بَعْدَ وَاحِدٍ فَقَطْ.

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١٦٢/٤)، رَقْمٌ: (٣٤٢٤).

(٣) حَيْثُ يَتَوَقَّفُ الْعَاجِزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ عَنِ التَّرْجِيحِ فِي لَفْظِ الْعَدَدِ فَقَطْ، دُونَ بَاقِي الْمَتْنِ انْظُرْ «الْفَتْحُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٢٠/٥).

(٤) فُجَاءَ الْحَدِيثُ فِيهِ مِنْ طَرِيقٍ مُغْيِرَةٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ: «لَا طَوْفَاقَ اللَّيْلَةِ حُلَّى تِسْعِينَ امْرَأَةً، عِنْدَ =

فلا طائل -إذن- من تهويش المُعْتَرِض بهذا الوجه من الاختلاف على الحديث.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي مُعَارَضَتِهِ الثَّانِيَةِ: مِنْ اسْتِحَالَةٍ مَا فَعَلَهُ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الطَّبِيعَةُ الْبَشَرِيَّةُ:

فهذا صحيحٌ من جهة العادة كما قال، فَإِنَّ إِنْزَالَ الرَّجُلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعَدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النِّسَاءِ تَتَابَعًا يَعْجُزُ عَنْهُ الْبَشَرُ فِي أَحْوَالِهِمُ الْعَادِيَّةِ؛ غَيْرَ أَنَّ مَا رَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مِنْ شَمُولِهَا سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ نَتِيجَةُ خَاطِئَةٍ! فَإِنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَفْرُقُ عَنْهُمْ فِي أَنَّهُ نَبِيٌّ مُؤَيَّدٌ بِخَرْقِ الْعَادَاتِ، وَإِرْسَالِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَاتِ؛ وَتِلْكَ الْقُوَّةُ فِيهِ مِنْ جَمَلَةِ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

فَأَيُّ نِكَارَةٍ وَمِمَّنْ أَمَكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رِقَابِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، أَنْ تَكُونَ لَهُ هَذِهِ الْهَيْبَةُ الْجِسْمَانِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَأْلَفْ سَائِرُ النَّاسِ مِثْلَهَا فِي أَنْفُسِهِمْ؟! ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ ذَكَرَ صُدُورَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَرَضٍ مُعَيَّنٍ، فَلَيْسَ عَادَةً لَهُ، وَلَا أَرَى لَزُومَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ تَرْدَادِهِ كَثِيرًا، وَلَا فِي الْحَدِيثِ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ عَدَمَ كِفَايَةِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِإِيقَاعِ فِعْلِ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ الْعَدَدِ كُلِّهِ؛ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهَا:

إِنَّ تَمْدِيدَ الزَّمَنِ مُنْضَوٍّ فِي مَا قَرَّرْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ اخْتِصَاصِ الْأَنْبِيَاءِ بِخَرْقِ الْعَادَةِ، فَهَذَا الَّذِي تَبَسَّرَ لِسَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ الْبَرَكَةِ الَّتِي يُؤْتَاهَا الْأَنْبِيَاءُ فِي أَوْقَاتِهِمْ؛ كَمَا قَدْ أَوْتِيَهُ مِنْ قَبْلِهِ أَبُوهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَرَكَةِ الْوَقْتِ، مَا كَانَ يُبَسِّرُ لَهُ فِيهِ خَتَمَ رُبُورِهِ تِلَاوَةَ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَوَابُّهُ^(١)!

= الْأَصْلِيُّ وَابْنُ السُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ، وَعِنْدَ التَّنَافِي وَالْقَابِسِيِّ: «سَجِين»، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ: «سَجِين» كَمَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، وَابْنُ السُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ: «سَجِين»، انْظُرْ «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (٣٢/٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك): أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، يَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا أَتَيْنَاكَ دَاوُدَ زُكْرًا»، رَقْمٌ: (٣٤١٧).

ومثل ما وقع من نبي الله سليمان ﷺ مَحْجُوبٌ عَنَّا عِلْمُ حَقِيقَتِهِ، فليس لنا
غَيْرُ التَّسْلِيمِ؛ وَالَّذِي أَوْقَعَ الْمُعْتَرِضَ فِي تِلْكَ الْمَغْلَطَةِ، أَنَّهُ اسْتَحْضَرَ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ
لِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَقْتَ الَّذِي يَأْخُذُهُ عَادَةً فِي الْوَطْءِ!

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ فِي الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ نَبَذَ سُلَيْمَانَ ﷺ لَتَعْلِيْقِ عَزْمِهِ
بِالْمَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ:

فليس من شأنِ هذا المَقَامِ الرَّفِيعِ فَعُلْ ذَلِكَ! حَاشَا ﷺ مِنْ هَذَا الظَّنِّ
السَّقِيمِ؛ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ تَذْكِيرَ الْمَلِكِ لَهُ بِقَوْلٍ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ «تَذْكِيرٌ لَهُ بِأَنَّ
يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ، لَا أَنَّهُ ﷺ غَفَلَ عَنِ التَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ»^(١)؛ فَهَذَا
ثَابِتٌ فِي قَلْبِهِ، وَلَكِنْ اكْتَفَى ﷺ بِمَا قَالَ تَمَنِّيًّا عَلَى اللَّهِ بَعْدَ سُؤَالِهِ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ،
فَكَأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّجَاءُ فِي رَبِّهِ لِمَا رَأَى أَنَّهُ نَبِيَّهُ قَصَدَ بِفَعْلِهِ نُصْرَةَ دِينِهِ وَأَمْرَ
الْآخِرَةِ، فَغَلَبَ هَذَا الظَّنُّ تَأْوِيلًا، فَتَسَاهَلَ لِأَجَلِهِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَفْظًا، حَتَّى نَسِيَ
بَعْدَ أَنْ يُجَرِّيَ عَلَى لِسَانِهِ مَا ذُكِّرَ بِهِ مِنْ لَفِظِ الْمَشِيئَةِ، لَشَيْءٍ عَرَضَ لَهُ ﷺ^(٢).

نظير هذا: مَا اتَّفَقَ لِنَبِيِّنَا ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، فَوَعَدَ
بِالْجَوَابِ غَدًا جَزْمًا، فَلَمَّا لَهُ مِنْ مَقَامٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَصَدَّقَ وَعْدَهُ فِي تَصْدِيقِهِ
وَإِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَالْمَقَامِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسْتَدْعِي النُّصْرَةَ لَهُ: دَهَلْ عَنْ تَعْلِيْقِ وَعْدِهِ
بِمَشِيئَةِ اللَّهِ لَفْظًا، وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ قَلْبًا؛ فَتَأَخَّرَ الْوَحْيُ عَنْهُ؛ حَتَّى
أَعْلَمَهُ رَبُّهُ وَأَدَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ﴾ [الْكَافُرَاتُ: ٢٣-٢٤].

وهذا لَعَلَّوْا مَنَاصِبَ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَقَامِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُعَاتِبُونَ عَلَى مَا
لَا يُعَاتَبُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ^(٣).

فَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى هَذَيْنِ النَّبِيِّينِ مَا طَرَقَ فِي السَّمَاءِ طَارِقٌ، وَعَلَى إِسَائِيهِ
أَنْبِيَائِكَ الْمُؤَيَّدِينَ بِعَجِيبِ الْخَوَارِقِ.

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٢/١٥).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٦١/٦).

(٣) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٦/٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٢/١٥).